المدى http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2152) السنة الثامنة - الأثنين (6) حزيران 2011

كتابة على الحيطان

كـــــــــــــــذب وخـــــــــــــــداع

عامر القيسي

كل الكتل السياسية باركت وامتدحت استقالة السيد عادل عبد المهدي من منصب نائب رئيس الجمهورية، وهو المطلب الذي ركزنا عليه في تقاريرنا ومتابعاتنا اليومية منذ انطلاق إشارات النواب الثلاثة لرئيس الجمهورية، فضلا عن الإشارات الواضحة من المرجعية العليا عن عدم رضاها على تصويت البرلمان على المناصب الثلاثة. وكنّا نتمنى على عبد المهدي رفض المنصب منذ البداية لأنه شكّل خرقا فاضحا للدستور الذي صوّت عليه الملايين. لقد كانت الاستقالة متوقعة نظرا للمكانة التي يحتلها عبد المهدي في الوسط السياسي فضلا عن أن المنصب لا يزيده وجاهة وموقعا.

الكتل السياسية التي باركت الاستقالة وامتدحتها مازالت متشبثة بالنائبين وهما " طارق الهاشمي و خضير الخزاعي " وكان الأجدر بهما، على نطاق الموقف الشخصي، أن يعلنا "براءتهما " من المنصبين، وان الصفقة التوافقية التي أنتجت لنا خرقا فاضحا للدستور لاغية، لان الدستور، هكذا ينبغي أن يكون، فوق الاتفاقات والصفقات ونتائج الاجتماعات المغلقة. كان ينبغي على هذه الكتل أن تفعل ما فعله عبد المهدي استجابة لمطالب الشارع واحتراما للدستور وللتضحيات التي قدمت لأجله. وتتخلص نهائيا من لطخة انتحال الصفة، وهو خرق قانوني يحاسب عليه القانون ويتوجب أن تحاسب الكتلة نفسها التي دعمت الخرقين الدستوري والقانوني.

لماذا الاستقالة مباركة وجريئة ودستورية هنا ومرفوضة وانهزامية وغير دستورية هناك ؟ هذا سؤال موجه إلى النائبين " الهاشمي والخزاعي " ومن خلفهما حزباهما اللذان تقر أنظمتهما الداخلية ببناء عراق دولة المؤسسات واحترام الدستور.

الصمت هنا هو تناقض صارخ بين الشعارات والبرامج المعلنة ومغريات المناصب وامتيازاتها، وهو الصمت الذي يمكن تسميته بامتياز، انه صمت، النفاق السياسي والانتهازية المتجلية في ابرز مظاهرها بتفضيل المنصب على حماية الدستور من الخروقات. وقلنا في مقال سابق إن خرق الدستور من قبل القوى المتصدية للعملية السياسية سيفتح أبوابا واسعة لخروقات من كل الأنواع، والحجة هي، البداية من مجلس النوّاب والكتل السياسية وعندها، كما يقول المصريون " مفيش حد أحسن من حد ".

عند الأمم المتحضرة تعتبر الاستقالة امتيازا للمسؤول ويقدر موقفه من قبل الجمهور، لأنه عرف قدر نفسه وأفسح المجال أمام الآخرين ليقوموا بما عجز هو عن القيام به أو انه باستقالته أتاح المجال للتحقق في فضائح أو قضايا فساد، وبالتالي فان الاستقالة ثقافة لاحترام الذات والآخرين واحتراما للحقوق الاجتماعية. فلم نسمع مثلا أن مسؤولا أوروبيا هدد بان عدم ترشيحه لمنصب محدد سيدمر البلاد، لأنه سيقع تحت طائلة المسؤولية وبث الخوف والرعب في المجتمع، لكننا سمعنا مثل هذا الكلام من السيد الخزاعي، ولم نسمع أيضا ان مسؤولا تشبث بمركزه رغم الشبهات التي تدور حول دستورية المنصب، فضلا عن تهم انتحال الصفة التي تلاحقه، لكننا لمسنا هذا التشبث بشخص السيد طارق الهاشمي!

سلوك النفاق السياسي عادة ما يزرع بذور عدم الثقة أو يعمقها بين الجمهور والمسؤول وبين المسؤولين أنفسهم، وهو سلوك يتناقض بالجملة مع المبادئ المكتوبة والمعلنة للأحزاب والكتل السياسية، كما انه لا يدخل في إطار المناورات السياسية. إن التسمية التوضيحية للنفاق السياسي هي بدون رتوش: الكذب والخداع!

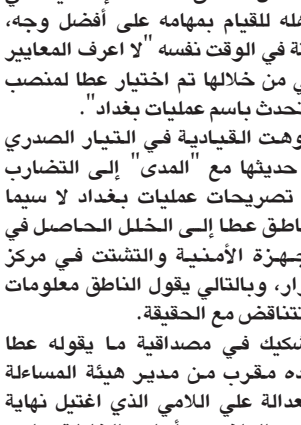

نائب يصف اللواء قاسم بالصحاف ويدعوه للترشح للانتخابات

تصريحات متضاربة لناطق العمليات.. وسياسيون: عطا يشوش الرأي العام

□ بغداد / المدى

"الصحاف" الاسم الذي أطلقته القائمة العراقية على الناطق باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا، في إشارة إلى سياسة التضليل التي كان يمارسها وزير الإعلام فترة حكم صدام حسين.

ويؤكد سياسيون ضرورة أن تتسم التصريحات التي يدلي بها اللواء عطا على المصداقية والواقعية بعيدا عن المغالطات والتناقضات التي يقع فيها اللواء في اغلب الأحيان.

وسبق للناطق عطا أن أقام دعوى ضد صحفيين عراقيين من بينهم عاملون في (المدى)، التي أكدت أن المادة الإعلامية التي تمارس النقد لا تستهدف شخص الناطق بل انها تعالج الأداء وتحاول تقويمه.

وفي آخر تصريحات للواء الناطق فإنه عمد إلى تبديل موقفه لثلاث مرات وفي وقت قياسي، حيث نفى عطا علمه بحادثة اعتقال ٤ شباب متظاهرين قد احتجزتهم القوات الأمنية قبل ١٠ أيام، ومن ثم ظهر أمام وسائل الإعلام ليؤكد أنهم حرضوا على العنف، ولم يلبث لساعات حتى أعلن عن إحالتهم إلى قاضي التحقيق بتهمة التزوير وفقا لقانون العقوبات كونهم يحملون هويات مزورة، رغم أن جهازا امنيا مثل عمليات بغداد لا علاقة له قانونا بالتهم الجنائية، هذا لو كان الأربعة قد زوروا بالفعل.

وتكشف القائمة العراقية عن تشخصيها بعض الإخفاقات لعدة تصريحات أدلى بها الناطق عطا وصفتها إياها بـ "غير الموفقة"، مستدلة بما قاله عن جريمة اغتيال رئيس هيئة المساءلة والعدالة علي اللامي.

سياسة تصريحات عطا شبهتها النائبة وحدة الجميلي بالدور الذي قام به وزير إعلام صدام، محمد سعيد الصحاف الذي كان يضلل العراقيين، مبينة انه دائما ما يتعمد تشويه الحقائق، مرجعة الأمر لأغراض سياسية، وتقول "إن الناطق عطا يحاول في بعض الأحيان تسويق تصريحاته لخدمة كتلة سياسية معينة دون خدمة الخبر ذاته".

وتشير الجميلي في تصريح لـ"المدى" إلى حادثة استشهاد رئيس هيئة المساءلة والعدالة، وقالت "إن الجميع يعرف اليد التي قتلته إلا أن الناطق عطا جير هذا الحدث المهم لخدمة الحكومة".

القيادية في القائمة العراقية تعرب عن أسفها لقيام الناطق عطا بتعليق كل الخروقات الأمنية على شماعة القاعدة والتكفير، متوقعة محاسبة كل الذين ظللوا الشارع العراقي بالتصريحات الكاذبة.

محتجون في ساحة الفردوس يتحدون قرار حصر التظاهر في ملاعب الكرة... ارشيف

وشددت الجميلي على ضرورة أن تكون المنظومة الأمنية واضحة مع العراقيين كي تنال ثقتهم، مبينة أن الكثير من الجرائم التي حدثت داخل الدوائر الأمنية وحالات تهريب السجناء واستبدالهم بأبرياء وهو ما لم يعلن عنه الناطق عطا ويقوم باختزال حالات الهروب المتكررة بأن سجينا ذهب إلى الحمامات ومن ثم هرب.

وأوضحت الجميلي أن الأحداث الأمنية الهامة تسمع من ابسط المواطنين وبكامل تفاصيلها ولا يعلن عنها الناطق عطا.

ولم تستبعد الجميلي ترشيح عطا لنفسه في الانتخابات القادمة لما اكتسبه من خبرة سياسة مما صرح به لا سيما مع التظاهرات الأخيرة.

بدورها تقول النائبة عن حزب الفضيلة سوزان السعد إن مستوى الناطقية لعمليات المحافظات تعتبر ايجابية بالنظر إلى ناطقية قاسم عطا، لان بغداد تشهد حالة من التدهور الأمني لا سيما مع انتشار العصابات التي تستخدم الكواتم، موضحة أن ناطقية عطا دائما ما تكون متضاربة، الأمر الذي يؤدي إلى تشويش الشارع العراقي.

وتطرقت السعد في حديثها لـ"المدى" إلى عدم وجود مهنية في ما تقوله ناطقية عمليات بغداد لا سيما من خلال بعض المعلومات التي تدلي بها، الأمر الذي يخدم الإرهاب ولا يحقق مصلحة الشارع العراقي من خلال بعض التصريحات التي تكشف عن أمور يتطلب الكتم عليها في مرحلة ما، حتى تستكمل إجراءات التحقيق، مبينة ان بعض الشخصيات تصرح في وسيلة إعلام معينة بما لا تصرح به أمام الأخرى الأمر الذي يخلق توترا امنيا.

وبحسب تقارير صحفية فإن الناطق عطا اتهم المتظاهرين قبل تظاهرة ٢٥ شباط بأنهم بعثيون وإرهابيون وينوون إسقاط العملية السياسية، وسرعان ما تبدل موقفه بعد الضغط الجماهيري الذي حدث فيما بعد، وأعلن أن عمليات بغداد تساند التظاهرات وتدعمها وتعمل على حمايتها.

ويوضح القاضي وائل عبد اللطيف أن التضارب في تصريحات عمليات بغداد مرده عدم الدقة في خطابها الإعلامي.

وتابع عبد اللطيف وهو قيادي في الائتلاف الوطني في تصريحه لـ"المدى" "على الناطق باسم عمليات بغداد أن يقول ما تحقق فعلا من أحداث ولا يعمل على تبديل تصريحاته بين الحين والآخر، لأنه يعد مؤشرا على عدم وجود وضوح إعلامي لدى عمليات بغداد".

وفي الـ ٢٣ من نيسان عام ٢٠٠٩ ظهر عطا أمام شاشات التلفاز ليعلن عن خبر هام مفاده اعتقال أبي عمر البغدادي في عملية نوعية جرت في منطقة الاعظمية، مصطحبا معه شريط فيديو يعرض فيه شخصا يقول "أنا أبو عمر البغدادي أمير دولة العراق الإسلامية".

وتحدى عطا جميع التقارير الأميركية التي تؤكد عدم صحة ما ادعاه، ولكن القائد العام للقوات المسلحة وبعد عام، تحديدا في ١٩ من نيسان، أكد مقتل البغدادي في عملية عسكرية جرت في منطقة الثرثار بمحافظة الأنبار، وما كان بعطا إلا التذرع بأن ما أعلنه كان وسيلة غير مشروعة لتحقيق غاية مشروعة والتي هي "القضاء على البغدادي" للتخلص من الحرج.

وترى النائبة عن كتلة الأحرار لقاء ال ياسين أنه من المفترض أن تتوفر في الشخص الناطق الكفاءة الإعلامية التي تؤهله للقيام بمهامه على أفضل وجه، لافتة في الوقت نفسه "لا اعرف المعايير التي من خلالها تم اختيار عطا لمنصب المتحدث باسم عمليات بغداد".

ونوهت القيادية في التيار الصدري في حديثها مع "المدى" إلى التضارب في تصريحات عمليات بغداد لا سيما الناطق عطا إلى الخلل الحاصل في الأجهزة الأمنية والتشتت في مركز القرار، وبالتالي يقول الناطق معلومات قد تتناقض مع الحقيقة.

التشكيك في مصداقية ما يقوله عطا أكده مقرب من مدير هيئة المساءلة والعدالة علي اللامي الذي اغتيل نهاية الشهر الماضي وأعلن الناطق باسم عمليات بغداد عن إلقاء القبض على الجاني وهو ضابط في النظام السابق بواسطة أسلحة كاتمة يستقل سيارة نوع "هونداي".

سكرتير اللامي، مظفر البطاط وصف تصريحات عطا في هذا الصدد بـ"السياسية".

ونقل عن البطاط قوله إن عملية قتل علي اللامي كانت منظمة وتزامنت مع عطلة البرلمان ونفذت بأسلحة رشاشة وليست كاتمة، مشيرا إلى أن المسلحين الذين نفذوا عملية الاغتيال كانوا يحملون هويات أمنية ويستقلون عجلات حكومية.

وأضاف سكرتير مدير هيئة المساءلة والعدالة أن عمليات بغداد تحاول امتصاص غضب الشارع العراقي من خلال إخراج هذه المسرحية، مبينا أن الشخص الذي أعلنت عمليات بغداد عن اعتقاله لا دخل له في بمقتل اللامي.

بالمقابل يرى مرصد الحريات الصحفية أن تصريحات الناطق عطا لم تأت من فراغ وإنما هي تبيان لموقف المؤسسة العسكرية.

وقال رئيس المرصد زياد العجيلي في اتصال هاتفي مع "المدى" إن عطا ليس هو المعني فحسب بتبدل التصريحات، مبينا "انه ينقل ما تمليه عليه عمليات بغداد وبالتالي فإن التناقض نتيجة ورود معلومات خاطئة من قبل الجهات المسؤولة عن عطا".

قليل من العراقيين يتسامحون مع نساء وأطفال إرهابيين

ضحايا يبحثون عن أسر تنظيم القاعدة للانتقام

□ عن: نيويورك تايمز

من آثار الدمار لتنظيم القاعدة الارهابي.. ارشيف

حتى والداه يعترفان أن ابنهما فراس عواد كان قاتلا. ولكونه زعيما للمسلحين في مدينة كركوك فقد قام بخطف النساء وقتل المدنيين في السنوات التي أعقبت سقوط النظام السابق. ثم اختفى ليتخلص من عقوبة القانون. في العام الماضي، تم اختطاف شقيقه الأصغر وقتله، إلا أن الشرطة اعتبرت ذلك عملا انتقاميا – الشقيق يدفع ثمن ذنوب أخيه.

يقول رؤساء العشائر إن الكثيرين من أفراد عوائل المسلحين تعرضوا لهجمات وتم قتلهم في السنوات الأخيرة بعد أن انقلب العراقيون ضد القاعدة و المجاميع المسلحة الأخرى. كذلك تم تهجير عوائل المسلحين من مساكنهم و قراهم لاتهامهم بالمشاركة في جرائم أبنائهم.

هذه الهجمات تمثل جزءا بسيطا من العنف، إلا أنها تكشف واحدة من معاناة العراقيين لأنها تحاول أن تكسر دائرة القتل والانتقام. وبينما يحاول العراق التحول إلى بلد أكثر استقرارا مبنيا على حكم القانون بدلا من قوانين الدم، فان القادة يحاولون إقناع العراقيين ان يضعوا ثقتهم بالنظام القانوني الضعيف وغير الفاعل أحيانا.

يقول زهير الجلبي، مستشار المصالحة الوطنية الذي يقضي أيامه محاولا حل نزاعات الثأر بين الميليشيات والعشائر المتحاربة "هذه هي المشكلة في العراق. على العراقيين ان ينسوا جراحهم. نحن بحاجة الى الوقت". لكن ليس كل إنسان يستطيع النسيان او التسامح.

يقول جاسم العجيلي، احد سكان مدينة بعقوبة والذي فقد اثنين من أبناء أشقائه اللذين قتلتهم القاعدة ويخطط للانتقام "القانون والمحاكم لا تساعدنا. انا اعرف القاتل، سوف اختطفه وأقوم بتسجيل اعترافاته ثم اقتله إذا لم يتمكن القضاء من فعل ذلك".

هناك القليل من التعاطف تجاه عوائل مقاتلي القاعدة الذين قتلوا عشرات الآلاف من العراقيين وادخلوا البلاد في فوضى عارمة. الناس تنظر الى زوجات وأرامل المسلحين على أنهم منبوذون، كما ان الحكومة العراقية لا تعترف قانونا بأطفالهم الصغار.

في المناطق الريفية من محافظة ديالى، وجد زعماء القاعدة تربة خصبة بين طبقات الشباب الفقراء. وقد التحق بالقاعدة رجال عشائر، فقاموا بتفخيخ السيارات ونصب السيطرات لقتل عابري السبيل، وسيطروا على القرى بأكملها. يقدّر الشيخ هيلان ان حوالي نصف عوائل هؤلاء المسلحين تعرضوا للقتل او التهجير من خلال هجمات انتقامية. يقول الشيخ هيلان – الذي فقد أربعة أبناء في عمليات قتل انتقامية "لدينا العديد من العوائل التي التحق ابناؤها بالقاعدة، لكنها هي التي دفعت الثمن. الناس تسعى الى الانتقام لأبنائها، فتقتحم البيوت وتقتل كل من تجده لكي تشعر بالرضا و الراحة".

يقول احد أعضاء المجلس المحلي في ديالى إن القتل من اجل الانتقام بلغ حوالي ٥ ٪ من مجمل عمليات القتل خلال السنتين الماضيتين. عمليات القتل والهجمات الانتقامية تعكس الثقافة العشائرية المتجذرة التي تسمح، بل وتطالب، بالدم مقابل الدم. يقول كريم محمد ابو حاتم إن بيته وسيارته ومحله الصغير في قرية بهرز تعرضوا للحرق تسديدا للأعمال التي ارتكبها ابن زوجته أثناء عمله مع القاعدة. لم يتم القبض على المجرمين، مما يجعل من الصعب التحقق من التهم الموجهة إليهم.

بعد عام ٢٠٠٣ بفترة قصيرة وصل الى قرية احمد مصطفى في ديالى رجال عرب ذوو لحى طويلة يتحدثون بلكنات غريبة ويتنكرون بحميّة التقاة الورعين، واخذوا يحثون شباب القرية على مقاتلة الجيش الأميركي.

وقع ابن السيد مصطفى في الفخ وغادر البيت ملتحقا بالمسلحين. وحالما بدأت الجثث مقطوعة الرأس تظهر في الشوارع، اخذ مصطفى يحث ابنه بالتوقف عن القتل، بعدها استلم رسالة تحذره وتقول "سنقطع لسانك ونقتلك".

في عام ٢٠٠٧ تم قتل ابنه البالغ ١٧ عاما لدى مغادرته المزرعة، و في العام التالي تم إطلاق النار على ابنه الثاني و قتله أثناء تواجده في السوق مع والدته. وخوفا على حياته، انتقل السيد مصطفى مع زوجته إلى قرية لا يعرفه فيها احد.

يقول "أنا إنسان بريء". لكنه لا يزال قلقا من أن يكون الضحية التالية. بالنسبة الى عائلة عواد في كركوك، فان قصة ولديها تشبه قصة قابيل وهابيل في زمن القاعدة.

■ ترجمة المدى